المملكة المغربية
وزارة العدل

الرباط في: 5 ديسمبر 1995

منشور عدد: 13

من وزير العدل

إلى السادة:

الوكلاء العامين للملك لدى محاكم الاستئناف

ووكلاء الملك لدى المحاكم الابتدائية

الموضوع: قمع ومكافحة التهريب.

عرفت بلادنا تفاقم ظاهرة التهريب وتصعيدا لنشاط المهربين الذين أغرقوا السوق المحلية ببضائع مختلفة من آلات إلكترونية ومحركات وأدوات ومواد غذائية وألبسة وغيرها ولا يخفى عليكم أن هذه الظاهرة ألحقت باقتصادنا الوطني ضررا كبيرا وأدت إلى إغلاق عدد من المعامل وإلى خسارة بعض الشركات ونتج عنها تقليص فرص الشغل وخلق بطالة في صفوف اليد العاملة، وانخفاض مداخيل الدولة من الضرائب والرسوم، كما أن بعض هذه المواد تهدد صحة وسلامة المواطنين.

لقد أصبح من الواجب التصدي لهذه الظاهرة الخطيرة وتكثيف الجهود للقضاء عليها، ولن يتأتى ذلك إلا إذا تعاونت جميع الأجهزة والمصالح للكشف عن البضائع المهربة ومتابعة المخالفين وتطبيق أقصى العقوبات الزجرية التي ينص عليها القانون، مع البحث عن رؤساء العصابات حتى لا يفلتوا من قبضة العدالة ومتابعتهم والتشدد في معاقبتهم بالحكم عليهم بأقصى العقوبات وتطبيق مسطرة الإكراه البدني كلما توفرت شروطها ومصادرة البضائع ووسائل النقل المعتمدة لنقل المواد المهربة.

ويجب على الوكلاء العامين ووكلاء الملك تتبع هذه القضايا بكل دقة ومسؤولية مع العمل على الفصل فيها بما يلزم من سرعة وموضوعية واستئناف الأحكام التي لا تتقيد بالصرامة وإشعار وزارة العدل بالقضايا المحالة إلى المحاكم وبما يصدر من أحكام في حق المخالفين.

ويتعين عليكم أن تعملوا على تنفيذ هذه التعليمات وأن تزودوا السادة القضاة والنواب المعنيين بالأمر بنسخ من هذا المنشور للعمل بمقتضاه مع إخبار هذه الوزارة بالصعوبات التي قد تعترض تطبيقه حتى يمكنها اتخاذ الإجراءات المناسبة، **والسلام.**

وزير العدل
عبد الرحمان أمالو